كلمة ونص

المنصب.. جدارة.. أم «انبطاحة»..؟!

هني الحمدان

أسطوانة مشروخة تلك التي يرددها بعض المسؤولين والإداريين بأن ليس لدينا كفاءات إدارية كفؤة.... وسبب الأخطاء والفشل بأي مؤسسة قد يكون مردها لضعف الإدارة..!

لكن هل نقتنع بمثل هذه التأويلات..؟! وهل سأل المسؤول أو ذاك المدير «الكبير» ذاته كيف وصل إلى هذا المنصب..؟! عن جدارة..؟ أم عن «انبطاحة».....؟! حالة تشترك فيها معظم مؤسساتنا وإداراتنا، أولها تراجع وضعف لا يحتاجان من الشرح والوصف.. وهن أصاب ومازال يستشري إهمالاً وفساداً..!! هكذا حالة مردها الأولي، تلكؤ المؤسسات في صناعة الكوادر البشرية في مختلف المراحل، لتكون قاعدة تنضج مع الزمن، فتمثل رصيداً من الكوادر المؤهلة والقادرة على قيادة الإدارات بالطرق السليمة، إدارات تحفظ الحاضر وتدير المستقبل.

عندما يتسلم المسؤول ينسى أي عمل يهدف إلى النجاح، فقط ينشغل بمسالك الهبش وطرد الكوادر الشريفة، متعامياً عن أبرز مهامه رفد مؤسسته بالكفاءات، وبناؤها إن لم تتوافر.

حالنا اليوم، يسعى المسؤول أو المدير «الصميدعي» جلهم إن لم يكن جميعهم، إلى إفراغ المؤسسات من الكفاءات التي يرونها منافساً مستقبلياً لهم! الأمر الذي أدى إلى تدنٍّ مواصفات المسؤولين، فبتنا نرى الإهمال والروتين أكثر، وخيبات الفشل والخسائر تتوالى، وكل ذلك بلا رقيب.

عجبت من حديث مسؤول عندما أكد أن الأغلبية العظمى من العاملين في وزارته شهاداتهم أقل من الثانوية....! وهذا عامل ضرر بالإنتاجية والأداء، حسب وصفه، ويقتل الفرص لصناعة مستقبل أرقى للمؤسسات وكوادرها..!! بصراحة... محاولات إنتاج الكوادر القيادية ليست كافية، وآلية وضع القيادي لا تتم وفق معايير مطلوبة لشغل هذا المكان، بل وفق محسوبيات وولاءات، وفي حال جلوسه العاجي يبدأ بالتدمير والسرقة وشراء الذمم...!

لقد تضخمت إداراتنا ومؤسساتنا، الأمر الذي انعكس على رشاقتها وقدرتها على التطور وزيادة الإنتاجية. في ظل صعوبات بالغة لإنتاج كوادر نخبوية تعيد تشغيل ماكينة الإنتاج.

الواسطة والمحسوبية، لعبت دوراً جلياً في صناعة أزمة عدم وصول الشخص النزيه الكفؤ، ولا يدري أحد متى ستزول..!!

إناث السويداء أكثر من ذكورها

السويداء- عبير صيموعة

تشير إحصائيات السجلات المدنية المقدمة لمكتب التنمية في المحافظة إلى أن عدد السكان في محافظة السويداء وصل نهاية العام الماضي ٢٠١٥ إلى ٥٢٤ ألفاً و٩٣٢ نسمة منهم ٢٦٢ ألفاً و١٥٠ ذكوراً و٢٦٢ ألفاً و٧٨٢ إناثاً في حين كان العدد في العام الذي سبقه ٥١٧ ألفاً و٤٦٦ نسمة أي بزيادة ٧ آلاف و٤٦٦ نسمة في حين وصل عدد الولادات خلال العام الماضي إلى ٩ آلاف و٦٣٩ حالة أما عدد الوفيات فقد تراجع إلى ٢٢٥١ حالة في حين كان في العام الذي سبقه ٥١٥١ حالة وفاة، كما بينت السجلات أن عدد حالات الزواج المسجلة وصل إلى ٤٠٨٦ واقعة وبزيادة ٤٧١ واقعة زواج عن العام الماضي والبالغ٣٦١٥ حالة في حين وصلت حالات الطلاق إلى ٦٧٣ حالة.

وكانت دائرة الأحوال المدنية في السويداء قد قامت على مدى عام كامل من تنظيم طلبات البطاقات الشخصية لأبناء المحافظة ولأهلنا من الوافدين من كل المحافظات حيث بلغ عدد البطاقات الشخصية المنظمة ٢٤ ألفاً و٢٩٦ بطاقة منها ٦٣٨٠ بطاقة منظمة للوافدين من خارج المحافظة كما قامت الدائرة بتلبية جميع متطلبات المواطنين الوافدين والمقيمين في تسجيل واقعات الزواج والولادة والوفاة والطلاق إضافة إلى منح بطاقات شخصية أسرية حيث وصل عدد البطاقات الأسرية (دفتر العائلة) الممنوحة إلى ٤٩١٤ بطاقة أسرية.

ويشير مدير مكتب التنمية في المحافظة كمال مزهر إلى أن مديرية الشؤون المدنية في المحافظة قامت بعمل جبار خلال العام الماضي نظراً لما قدمته من خدمات لأبناء المحافظة وللعائلات الوافدة المقيمة وغير المقيمة في السويداء سواء من تسجيل الولادات أو الوفيات والزواج والطلاق حيث وصل عدد البيانات الحاسوبية الممنوحة من الدائرة إلى ٤٤٤ ألفاً و٩٠٩ بيانات ولفت مزهر إلى أن الوثائق التي يتم الحصول عليها من السجل المدني سواء لمواطني المحافظة أو للعائلات الوافدة يتم تصديقها مباشرة من المكتب القنصلي بالسويداء والذي خفف عناء السفر إلى دمشق لتصديقها.

القاضي الشرعي الأول بدمشق:

بعد الإقرار بالنسب تحاليل (DNA) لا تلغيه

ميليا عبد اللطيف

لم تقتصر تداعيات الحرب في سورية على الحالة الاقتصادية فحسب، بل تعدى ذلك الحالة الاجتماعية والأخلاقية، فقد ظهرت مشاكل كثيرة تنبئ بمجتمع ربما يعاني مستقبلا أمراضاً اجتماعية قد تصل به إلى حافة الهاوية.

إنكار أو نفي النسب من الأمور التي لم نعتد سماعها كثيراً في مجتمعنا السوري، لكن على قلة حالاتها إلا أنها تشكل خطورة على مكونات المجتمع كله هذا ما أكده محمود المعراوي القاضي الشرعي الأول بدمشق، فموضوع النسب دقيق وحساس جداً مصدر أحكامه قانون الأحوال الشخصية، وأيضاً مأخوذ من الشريعة الإسلامية، حيث أجمع الفقهاء أنه ورد في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، ما يعني أن هناك أموراً لا يمكن تغييرها فهي ثابتة ورسمية ليس لها علاقة باختلاف الزمان والمكان، لافتا أن الولد لا ينسب لأبوين إلا إذا اعترف به الأب حينها لا ينظر إلى مدة انقضاء عقد الزواج.

وأشار المعراوي إلى وجود شروط دقيقة لنفي حالات النسب أولها عند الولادة وخلال أيام التهنئة بالمولود التي مدتها سبعة أيام يحق للزوج خلال تلك الفترة رفع دعوى نفي النسب، وثانيا ألا يكون قد أبدى أي مظاهر القبول بالمولود مثل التهاني أو الإشراف على ولادته بأي مستشفى، كذلك في حال أثبتت الزوجة أن زوجها أبدى سرورا ظاهرا أو ضمنياً، فلا يستطيع رفع دعوى نفي النسب لأن هذه التصرفات من الزوج تدل على إقراره بأن المولود ابنه.

ولدى سؤال للقاضي الشرعي هل يمكن للزوج في حال شك بوجود خيانة زوجية أن يلجأ إلى تحليل DNA للتأكد من أن هذا الولد ابنه أم لا، أجاب القاضي لا يجوز إطلاقاً لأنه بعد الإقرار بالنسب لا يمكن الرجوع عن القرار حتى لو أظهرت التحاليل أنه ليس ولده، فالإسلام يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطفل أولا وأخيراً.

وكشف المعراوي عن وجود حالات أخرى لا يمكن نفي النسب بها، فهناك من يحضر ولداً لقيطاً، ويقوم بتسجيله في المحكمة الشرعية على اسمه، كما تقول الزوجة إنها ولدت هذا الطفل بعقد عرفي وأحضرت له معاملات تثبيت الولادة.. عندها لا يمكن إنكار النسب حتى لو أظهرت الزوجة بعد انقضاء فترة من الزمن تحاليل تثبت أنها خاضعة لاستئصال رحم، فالمرء ملزم بإقراره وحفظ النسب أولوية في الإسلام، مشيراً إلى أنه ليس من الضروري لأي شخص معرفة إن كان هذا الطفل لقيطاً، بل يمكن إخباره أن أبويه قد توفيا، حينها يعامل معاملة اليتيم وهذا أفضل بكثير لقوله تعالى: (فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) وقوله: (فأمّا اليتيم فلا تقهر) حيث يتم الإنفاق والإحسان إليه، فمن الاستحالة بعد أن يكون الطفل معلوم النسب أن يصبح مجهولا لمجرد الإنكار له من الزوجين.

٤ ملايين ليتر بنزين و١٢٠ أسطوانة غاز يومياً في المحافظات

محروقات لـ«الوطن»: ١,١ مليون ليتر مازوت إلى حلب يومياً

فادي بك الشريف

كشفت مصادر شركة محروقات في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم توزيع ٢٤١ مليون و٥٥٣ ألف ليتر مازوت لزوم التدفئة للمواطن في مختلف المحافظات وذلك خلال ٥ أشهر منذ بدء توزيع المادة للأسر المحتاجة في آب الماضي حتى ١٠ كانون الثاني من العام الجاري بمعدل ٢٠٠ ليتر مازوت لكل عائلة حيث بلغت الأسر المستفيدة ٢,٨١ مليون أسرة في مختلف المحافظات.

وبينت المصادر أن عدد الأسر المستحقة التي حصلت على المادة للتدفئة بدمشق بلغت ١٦٥ ألف و٩٦٩ أسرة وزعت لها المادة بكميات بلغت ٣٣ مليوناً و٢٠٤ آلاف ليتر مازوت خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بتأخر وصول المادة أكدت المصادر أن في كل محافظة مراكز لتوزيع المادة وفي كل مركز مجموعة من السيارات العامة والخاصة لافتة إلى أن كل مركز يختلف عن الآخر حسب التوزع السكاني وعدد الطلبات، وهناك مراكز أسرع من الأخرى حسب أعداد المسجلين، مؤكدة أن لا اختناقات كثيرة بشأن المادة. كما طالبت المصادر المواطنين المسجلين بمراجعة المركز في حال تأخر وصول الطلب لأكثر من ١٥ يوماً تلافياً للوقوع في أي خطأ في الرقم أو أي شيء يمنع من وصول المادة، موضحة أن الوضع المالي قد لا يمكن البعض من شراء المادة.

ولفتت المصادر إلى أن هناك برنامج توزيع يومياً في مختلف الأحياء بدمشق بمعدل ٢٠ ليتراً يومياً لمن لا يستطيع شراء ٢٠٠ ليتر، ذاكراً أن التوزيع يتم بإشراف لجان الأحياء ولا سيما أن سعر الـ٢٠٠ ليتر يكلف ٢٧٦٠٠ ليرة سورية.

وفيما يخص واقع مدينة حلب من حيث تأمين مادة مازوت التدفئة أكدت المصادر أن الكميات المؤمنة للمحافظة تعادل كميات دمشق، مبينة أنه يتم يومياً إرسال ٥٠ طلباً إلى المحافظة ما يعادل مليوناً و١٠٠ ألف ليتر مازوت، وبلغ عدد الأسر المستفيدة ١١٥ ألفاً و٣٧٨ أسرة خلال ٥ أشهر بكميات تقدر بـ٢٢ مليوناً و٤٢٩ ألف ليتر مازوت لافتة إلى أن المشكلة الأساسية ضمن هذا الإطار تتلخص في انقطاع الكهرباء وأن معظم الكميات تذهب إلى محطات التوليد سواء للعام أو الخاص الأمر الذي يتطلب حل مشكلة الكهرباء.

وحول كميات البنزين المؤمنة كشفت مصادر محروقات أنه يتم يومياً توزيع ٤ ملايين ليتر بنزين في مختلف المحافظات السورية، منوهة بعدم وجود أي اختناقات مذكورة بشأن المادة.

وأكدت المصادر أن عدد الطلبات التي تؤمن وتوزع بدمشق يصل إلى ٤٦ طلباً ما يعادل ٨٨٠ ألف ليتر يومياً وتصل الكميات إلى مليون ليتر بنزين، وتقدر الكميات المؤمنة يومياً في حلب بنحو ٣٥٠ ألف ليتر بعدد طلبات يبلغ ١٥ طلباً.

وأشارت المصادر إلى زيادة كميات الغاز الموزعة في مختلف المحافظات لتبلغ حالياً ١٢٠ ألف أسطوانة يومياً بزيادة ٢٠ ألف أسطوانة ما يعادل ٦٥ طلب غاز يومياً أي تبلغ الكميات ١٣٠٠ طن يومياً.

وأضافت المصادر إنه يتم توزيع ٤٢ ألف أسطوانة يومياً بدمشق عبر ٤ مراكز للتعبئة وهي عدرا وجمرايا والقطيفة والصبورة، مبينة أنه يتم توزيع ١٤ ألف أسطوانة يومياً في محافظة حلب، ولفتت المصادر إلى ضرورة تكثيف الرقابة على كميات التوزيع والبيع لتلافي حدوث أي تلاعب واستغلال وذلك عبر إجراءات متخذة للحد من عمليات الاحتكار.

تفاهم بين «المياه» و«ضد الجوع»

الوطن

وقعت وزارة الموارد المائية أمس مذكرة تفاهم لعام ٢٠١٦ مع منظمة العمل ضد الجوع في سورية بهدف تنفيذ أعمال ومشاريع مشتركة في قطاعي المياه والصرف الصحي.

وتتضمن المذكرة التي تم توقيعها في مبنى الوزارة التعاون المشترك في تقييم الوضع الراهن لقطاع المياه والإصحاح البيئي والتوعية الصحية واحتياجات القطاع من تجهيزات ميكانيكية وكهربائية ومولدات ومضخات وإقامة محطات معالجة للصرف الصحي وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي وتوفير الخزانات وتعزيز القدرات الفنية والمساهمة بتدريب ورفع قدرات الكوادر البشرية في الوزارة.

وأكد وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة خلال توقيع المذكرة أهمية التعاون المشترك والدور الفعال الذي تؤديه منظمة العمل ضد الجوع في دعم الوزارة ومساعدتها على إنجاز عملها على أرض الواقع.

ولفت الشيخة إلى إمكانية التعاون في تنفيذ مشاريع حيوية ذات قيمة مضافة والمساهمة في تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير العمل، داعياً إلى الإسراع في إنجاز المشاريع وتوسيع إطار التعاون لتلبية جميع الاحتياجات وفق الأولويات المطلوبة.

من جهتها عبرت مدير منظمة العمل ضد الجوع سفيتلانا كابوستيان عن رغبة المنظمة في تطوير آلية العمل وتوسيع مجال عملها ونشاطاتها في سورية مؤكدة الحرص على التجاوب السريع مع احتياجات المواطنين في قطاعي المياه والصرف الصحي مبينة بأنه تم إنفاق ٢ مليون دولار في العام الماضي وأنه يمكن زيادة هذا المبلغ مستقبلاً في ضوء الاحتياجات والمتطلبات.

حضر توقيع الاتفاقية معاونا الوزير وعدد من المديرين المركزيين في الوزارة.

يذكر أن منظمة العمل ضد الجوع منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ١٩٧٩ وتعمل في سورية منذ عام ٢٠٠٩ ووقعت مذكرة تفاهم مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وتشمل نشاطاتها المساهمة في إعادة تأهيل نظام إمداد مياه الشرب والمرافق الصحية إضافة إلى مشاريع الأمن الغذائي وسبل العيش.

الشيخة: خطط احتياطية لتلافي حدوث اختناقات بمياه الشرب

الوطن

دعا وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة إلى رفع نسبة التخديم في مناطق ريف دمشق، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للإخوة المواطنين الصامدين في وجه الإرهاب التكفيري، وذلك خلال اجتماع يوم أمس في مبنى المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق بحضور معاوني الوزير وعدد من المديرين ورؤساء الوحدات الاقتصادية في المؤسسة.

ناقش الشيخة أثناء الاجتماع أبرز المعوقات والصعوبات التي واجهت سير العمل خلال عام ٢٠١٥ وسبل وطرق مواجهتها وعدم تكرار حصولها في العام الحالي، لافتاً لضرورة وضع خطط إستراتيجية على المدى البعيد من خلال البحث عن مصادر مائية بديلة واحتياطية لتلافي حدوث اختناقات في مياه الشرب، والاستعداد التام لأي حالة طارئة، مطالباً الجميع بتقديم مبادرات ومبيناً بأنه سيتم احترام أي مبادرة ورؤية تسهم في تحسين جودة العمل.

كما أكد الشيخة أهمية العمل الجماعي والمؤسساتي لتطوير الأداء والارتقاء بالعمل، مشيراً لدور الرقابة الوقائية في الحد من وقوع الأخطاء، وأشار إلى أن المواطن بوصلة العمل والتعامل معه بالصدق والعفوية والتحلي بالأخلاق واجب علينا.

وشدد الوزير على ضرورة متابعة عمل الصهاريج من حيث نوعية المياه والأسعار، وذلك للحفاظ على صحة المواطن ومنع استغلاله، بالإضافة إلى مراقبة مصادر المياه وعملية التعقيم وإجراء التحاليل بشكل دوري معتبراً صحة المواطن خطاً أحمر.

ومن جهة أخرى أكد الوزير تفعيل الدور الإيجابي للضابطة المائية في قمع المخالفات والتعديات وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع المياه.

وفي الختام دعا الوزير الشيخة لمضاعفة الجهود خلال العام الحالي والعمل الحثيث لتقديم أفضل الخدمات وتحسين الأداء.

وحوران بدأت تستعين بخضار دمشق

درعا- الوطن

بدأ فرع مؤسسة خزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية بمحافظة درعا عامه الجديد بحضور مختلف عبر تفعيله عملية استجرار الفواكه والخضر وطرحها في السوق بأسعار منافسة ما لاقى استحساناً لدى عامة المستهلكين الذين يلهثون وراء أي منفذ تسوق يمكن أن يخفف عنهم ولو جزءاً بسيطاً من حملهم المعيشي الصعب جداً ضمن الظروف الراهنة وخاصة في ظل جنون الأسعار وقفزاتها المتسارعة والمتلاحقة، وبهذا الصدد ذكر المهندس فريد سويدان مدير فرع الخزن والتسويق بدرعا أنه إضافة إلى الزيوت والسمون التي تباع بأسعار تقل عن السوق الخاص بنسبة تصل نحو ٢٥٪ ومثالها زيت عباد الشمس الذي يباع الليتر الواحد منه بسعر ٣٦٠ ليرة سورية بينما في الخاص ما يفوق ٤٥٠ ليرة والسمنة التي تباع بسعر ٣٠٠ ليرة سورية للكيلو ضمن عبوة تتسع لـ٨ كغ وفي الخاص ما يفوق ٥٠٠ ليرة سورية، فإن الفرع بدأ مؤخراً باستجرار الحمضيات من دمشق وطرحها في منافذه وبيع معظمها بالمفرق للمستهلك مباشرة بسعر يقل عن السوق الخاص بنسبة تصل ٤٠٪ تقريباً، وعلى سبيل المثال يباع البرتقال (أبو صرة) صنف أول بسعر ٦٥ ليرة سورية حالياً للكيلو الواحد على حين أن سعره في الخاص يصل ١٢٥ ليرة وكذلك الأمر بالنسبة للبرتقال الشموطي والكرمنتينا، وقد بلغت الكميات المستجرة من بداية العام وحتى تاريخه نحو ٥١ طناً وسيتم الاستمرار باستجرار التفاح الذي يباع أيضاً بسعر أقل من الخاص بنسبة تقارب ٢٥٪ وجرى أمس توريد كمية من البندورة الساحلية نوع أول وجرى بيعها بسعر ٢٧٥ ليرة للكيلو الواحد وهي أقل من السوق الذي تباع فيه بسعر ٣٥٠ ليرة.

وسيجري سبر الأسواق في دمشق ودراسة إمكانية استجرار خضر أخرى مثل البطاطا، وكذلك يتم العمل حالياً من أجل استجرار بيض المائدة وبيعه للمستهلك بسعر يقل عن السوق بنحو ١٠٠ ليرة سورية للصحن الواحد سعة (٣٠ بيضة)، وأضاف مدير الفرع إن بيع مادة السكر الأبيض متواصلة بسعر ١٧٥ ليرة للكيلو الواحدة على حين أن سعره في الخاص يفوق ٢٢٥ ليرة سورية، وجار التنسيق مع باقي فروع المؤسسة بالمحافظات الأخرى لاستجرار مواد من المتوافرة لديها وفقاً لتوجيهات إدارة المؤسسة وبما يلبي حاجة المستهلك وبالأسعار المدروسة والمناسبة، وهناك دراسة لإعادة تفعيل عمل جميع منافذ بيع الفرع في مدن درعا وإزرع والصنمين تعزيزاً لدور المؤسسة الإيجابي في خدمة المستهلك وكسر الاحتكار وجنون الأسعار.